

واقع تحرير التجارة الخارجية و تأثيرها على الاقتصاد في الجزائر

أ. مصراوي منيرة

طالبة دكتوراه

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

أ.د. يوسف رشيد

أستاذ التعليم العالي

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

ملخص:

إن حرية التجارة الخارجية لم تكن خيارا بالنسبة للجزائر وإنما فرضها التحول نحو اقتصاد السوق وبما أن سياسة الحماية المطبقة ضمن المسار الاشتراكي لم تثبت نجاعتها في النهوض بهذا القطاع، حيث بقي الاقتصاد يشهد تبعية مطلقة في ميدان الواردات من مواد أولية ومستلزمات الإنتاج إضافة إلى الاعتماد على النفط كأداة للتصدير.

وأمام هذه الأحداث المتسارعة التي يشهدها العالم تطمح الجزائر في أن تندرج ضمن هذه التحولات الجديدة خاصة بعد تخلي السلطات عن احتكارها لنشاط التجارة الخارجية، فمع القوانين الجديدة للإصلاحات الاقتصادية أصبحت المبادلات التجارية الخارجية في الجزائر ذات بعد جديد و توجهات حديثة .

Résumé:

La liberté du commerce extérieur ne fut pas un choix pour l'Algérie mais était imposée par le changement vers l'économie du marché. Et comme il existait une politique de protection appliquée dans le processus socialiste cette dernière a échoué de promouvoir ce secteur. Alors que l'économie vit une dépendance absolue aux importations des matières premières, le matériel nécessaire à la production et considérer le pétrole comme exportation fondamentale. Et vu ces événements successifs que vit le monde, l'Algérie aspire à l'intégration de ses changements surtout après le renoncement de l'état à la monopolisation du commerce extérieur. Avec les nouvelles réformes économiques, les échanges commerciaux avec l'Algérie ont pris une nouvelle dimension ainsi qu'une nouvelle tendance.

مقدمة:

إن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها وتبسيدها سياسة تجارية ملائمة مع السياسة الاقتصادية ضرورية لنجاح التنمية وبعث النمو الاقتصادي وهذا لارتباطها الوثيق بالتنمية وما له من تأثير بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الاقتصادي وهذا بالاعتماد على الآليات و الأدوات المناسبة والفعالة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف المرجوة. إذن فالتجارة الخارجية هي عصب أي اقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الاقتصادي من خلال اعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة.

في هذا الإطار قامت الجزائر بإرساء عدة تغييرات على مستوى هيكلها الإستراتيجية وخاصة الاقتصادية منها، سعيا منها لتحرير تجارتها الخارجية و الرفع من قدراتها التنافسية من أجل مواجهة المنافسين الحاليين والمحتملين خاصة أن الجزائر على مقربة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، كما قامت بإصدار جملة من القوانين قصد تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات و الاستفادة من برامج الدعم و التعاون الدولية الموجهة لها ، فالشراكة الأجنبية تعد هي الأخرى من بين الأساليب القادرة على الرفع من تنافسية المؤسسات الجزائرية من خلال تطوير المعرفة و اكتساب التكنولوجيا الحديثة و تمكينها من الدخول للأسواق العالمية بسهولة.

كما أن تحرير التجارة الخارجية في الجزائر اعتبر من المحاور التنموية الكبرى لتحقيق كفاءة وفعالية الاقتصاد الجزائري في الأسواق العالمية والمساهمة في تحسين تنافسيته، انطلاقا مما سبق سينصب هدف الدراسة الحالية على معرفة أهم الإصلاحات وبرامج دعم التجارة الخارجية الجزائرية ؟ ولتحقيق هذا الهدف من الضروري مناقشة عدد من التساؤلات الفرعية يأتي في مقدمتها ما هي أهم أسباب وأهداف تحرير التجارة الجزائرية ؟ وماهي أهم السياسات التجارية الدولية في ظل المخططات التنموية ؟

أهداف البحث:

- يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:
- معرفة أسباب و أهداف تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.
- معرفة مضمون الإصلاحات التي مست التجارة الخارجية في الجزائر.

- محاولة الوقوف عند أهمية وضرورة سياسة التجارة الدولية في المسيرة التنموية من خلال البرنامج. الإصلاح الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث و هذا من خلال التطرق لمختلف التعاريف والمفاهيم، و معرفة برامج الدعم في هذا المجال.

I. مكانة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

ظهر مع بداية الألفية الجديدة سعي الدولة لتحرير تجارتها الخارجية و توقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و قامت على أساس ذلك بعدة اصلاحات على مستوى التجارة الخارجية وخصوصة المؤسسات العمومية، كما تم تدعيم هذه الاصلاحات بإصدار جملة من القوانين قصد تشجيع الاستثمار خارج المحروقات و تدعيم الصادرات.

1. أسباب وأهداف وركائز تحرير التجارة الخارجية:

إن تحرير التجارة الخارجية لم تكن سببا و إنما كانت نتيجة لعدة عوامل، والتي ارتكزت على عدة مرتكزات لتقوم عليها، ولتحقيق مجموعة من الأهداف.

1.1- أسباب تحرير التجارة الخارجية:

إن قيام الجزائر بإصلاحات في تجارتها الخارجية من خلال تحريرها لم تكن أمرا اختياريا بمحض إرادتها بل فرضتها عليها التطورات الدولية الحاصلة من جهة والتطورات الداخلية من جهة أخرى. أسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر هي أسباب خارجية وأخرى داخلية وهي كما يلي :

أ - الأسباب الخارجية لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

من بين الأسباب الخارجية التي أثرت على تحرير التجارة الخارجية الجزائرية ما يلي:

- التحولات الاقتصادية العالمية:

إن النمو الهائل للاقتصاديات الغربية منذ الحرب العالمية الثانية كانت ناجمة عن حتميات إعادة البناء والإمكانيات الهامة لتطوير الاستهلاك الداخلي ووجود أسواق خارجية معتبرة، ناتجة عن هيمنة ذات طابع

استعماري بشكليته القديم والجديد وعن سوء تقييم أسعار المواد الأولية وتنظيم التحويل الواسع لمواد دول العالم الثالث عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات.¹

- انحيار الإتحاد السوفياتي:

وذلك سنة 1989، وبعد توحيد الألمانين سنة 1990 فقد أحدث ذلك صدمة على العالم عامة وعلى الجزائر خاصة، إذ فرض عليها إعادة النظر في سياستها الاقتصادية بعد خروج العالم من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية التي تزعمها المعسكر الليبرالي والذي فرض سياسته الاقتصادية على العالم بأسره.²

- الأزمة البترولية لسنة 1986 :

إن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق 95% من إيرادات الصادرات و 60% من إيرادات الميزانية، أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986، إضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات، حيث وصل هذا الانخفاض إلى 5 دولار سنة 1986. بعدما كان 30 دولار في نهاية 1985³ فوق الاقتصاد الجزائري في الأزمة.

ب- الأسباب الداخلية لتحرير التجارة الخارجية:

لتغير على مستوى الأوضاع العالمية لم ترافقه إجراءات تصحيحية من طرف السلطات الجزائرية وهذا ناتج عن عدم وجود ميكانيزمات للتكيف مع المحيط الدولي، الأمر الذي أثر سلبا على الأوضاع الداخلية للبلاد وزاد من حدة المشاكل وهي:

- **تفاقم أزمة المديونية:** إن المخططات التنموية التي اتبعتها الجزائر والقائمة على الصناعات الثقيلة تطلبت مبالغ باهضة لتجسيدها وبالتالي قامت الدولة باستثمارات مالية ضخمة تطلبت لتمويلها قروض معتبرة

¹ - بن طيرش عطا الله، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي بقرطاج، الجزائر، 2010/2011، ص 85.

² - زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010/2011، ص 138.

³ - NADIM NOUR, Algérie :économie cherche diversification , L'ACTUEL N°104,magazine de l'économie et du partenariat international, les nouvelles revues algériennes, ANEP, régie Presse, Alger juin 2009, ALGERIE, p 14.

مقابل أن يتم تسديدها من إيرادات النفط، إلا أن سوء استعمال هذه القروض في معظم الحالات أدى إلى فقدان التوازن في الاستثمار وتطور الديون ومعدل خدمتها التي استنزفت الجزء الأكبر من الاحتياط من الذهب والعملات الأجنبية من جهة، والنمو الديمغرافي وعدم فعالية طرق التسيير من جهة ثانية، كل هذه العوامل أدت إلى تصعيد الأزمة، إضافة إلى انخفاض معدلات النمو، عجز الجزائر عن الاستيراد، وتدهور مستويات الإنتاج والاستثمار والتوظيف، فقد كانت الجزائر تحتقن بحبل من الديون بالعملة الصعبة التي غالباً ما أبرمتها باستخفاف مع المؤسسات المالية الدولية.

- **التضخم:** شكل التضخم باعتباره انعكاساً طبيعياً للاختلالات الحاصلة في القوى الاقتصادية المتوازنة، أحد أهم المظاهر الاقتصادية التي اتسمت بها معظم الاقتصاديات العالمية سواء المتقدمة منها أو النامية، وإن كانت بدرجات متفاوتة في الحجم والتأثير فتعد هذه الظاهرة من أعقد الظواهر في اقتصاديات الدول، ولقد عملت الجزائر على وضع سياسات مختلفة للحد منها خاصة وأنها عرفت معدلات مختلفة للتضخم في هذه الفترة.

- **عجز الميزان التجاري:** يتكون الميزان التجاري من الصادرات والواردات من السلع والخدمات ويعتبر أهم عناصر ميزان المدفوعات، حيث أن ارتفاع حصيلة الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من جهة وإلى زيادة القدرات الاستثمارية في الاقتصاد الوطني من جهة ثانية.¹ وبذلك يعتبر أهم بنود ميزان المدفوعات ومؤشر ذو أهمية بالغة للدلالة على الوضع الاقتصادي للدولة فنجد أنه منذ سنة 1967 كان الميزان التجاري في حالة عجز دائم لكنه عرف تغيرات في سنة 1979 حيث سجل فائضا خلال سنوات متتالية إلى غاية 1985 السنة التي عاود فيها العجز.²

- **متطلبات الوضع الاقتصادي الجديد:** لقد أدى انخفاض سعر البترول مع تراجع قيمة الدولار وتقلص حجم القروض الممنوحة للجزائر على المدى المتوسط إلى نقص الاحتياطي من العملة الصعبة لتمويل مخططات التنمية، ضف إلى ذلك التسيير الإداري البيروقراطي الذي أدى بالدولة إلى نتائج وخيمة وانسداد كبير على مستوى كل القطاعات، فأصبح إحداث تصحيح هيكلي للاقتصاد الوطني لا مفر منه، بالإضافة إلى المتطلبات الدولية بحيث أصبح هناك نظرة جديدة للاقتصاد الدولي، هي في طريق التشكل في إطار

¹ - عبد اللطيف بن أشنهو، عصرنة الجزائر حصيلة و آفاق 1999/2000، الفا ديزيان باريس فرنسا، فيفري 2004، ص 4.

² - زيرمي نعيمة، مرجع سابق، ص 139.

النظام الاقتصادي الدولي الجديد وظهور المنظمة العالمية للتجارة التي تشجع تحرير التجارة الخارجية، وتفضل اقتصاد السوق لهذا الغرض ليس من المنطقي على الجزائر غض النظر عن هذه التغيرات والتطورات على المستوى الدولي التي أصبحت حقيقة لا مفر منها لأنها أصبحت مقيدة بالتزامات اتجاه الهيئات الدولية المالية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) ، لهذا السبب أصبح من الضروري الخضوع لشروط هذه المؤسسات التي تفرض تنفيذ إصلاحات عميقة وتحرير تام للتجارة الخارجية.¹

2.1 أهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

تسعى الجزائر من خلال تحرير تجارتها الخارجية إلى تجاوز الأزمة الخانقة التي بات الاقتصاد الوطني يعاني منها، وما يجب الإشارة إليه هو أن الاقتصاد الوطني عامة وقطاع التجارة الخارجية على وجه الخصوص شهد ظرفا استثنائيا تميز بانحصار منقطع النظير للقيود الخارجي فتدهور ميزان المدفوعات، والتفاقم الخطير للمديونية الخارجية للبلاد، أضحى من الضروري الإعداد لمرحلة ما بعد البترول من جهة والتحكم في التضخم والتحسين من نوعية المنتجات من جهة أخرى.

أ- **الإعداد لمرحلة ما بعد البترول:** يلعب قطاع المحروقات دورا هاما في الاقتصاد الوطني حيث يمثل ما نسبته 98% من مجموع الصادرات وبالتالي فهو يحتل مركزا هاما في تمويل ميزانية الدولة والتجارة الخارجية، فيعد فرع حيوي في المبادلات التجارية الخارجية، ولكن كون المحروقات ثروة زائلة جعل الاقتصاد الوطني مرهون بتغيرات أسعاره ، ومع تدهور السوق البترولي وانعكاساتها السلبية على اقتصاديات البلاد، أضحى من الضروري البحث عن سبل أخرى غير قطاع المحروقات في السياسات الاقتصادية للبلاد، وعلى إثره رسمت الدولة عدة بدائل كالعامل على أن تكون إيرادات التصدير مستقبلا كافية لتغطية الفاتورة الغذائية التي تنقل كاهل الاقتصاد الوطني والعمل على تنويع الصادرات للتخضير لمرحلة ما بعد البترول.²

ب- **التحكم في التضخم:** وذلك عن طريق امتصاص فائض المعروض النقدي عبر السياسة النقدية والائتمانية بالقدر الذي يضبط معدل التغيير في نصيب الوحدة من كمية النقود سعيا وراء المحافظة على استقرار مستويات الأسعار، ويكون امتصاص فائض العرض بتوجيه وسائل السياسة المالية نحو تخفيض الإنفاق العام

¹ - زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006/2005، ص 163.

² - بن طريش عطا الله، مرجع سابق، ص 87.

وترشيده وزيادة حصيلة الدولة من الضرائب وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات بغية القضاء التدريجي على عجز الموازنة العامة بدلا من الاعتماد على التوسع في إصدار نقود جديد، كما يتكامل مع وسائل السياسة النقدية والمالية الهادفة لامتنصاف الفائض النقدي والإنفاقي، وبالتالي يكون على الجزائر توسيع طاقاتها الإنتاجية وتنويعها لتصحيح الإختلالات والعقبات السابقة وتجاوزها باستخدام واستغلال كل الطاقات المتاحة في هياكلها الإنتاجية، نتيجة لهذه الأسباب قامت الجزائر بانتهاج أسلوب جديد تهدف من ورائه إلى خلق الظروف الضرورية من أجل تدعيم القدرات التصديرية مع التقليل من التبعية، فأتجهت الجهود الأولى للإصلاح إلى الميدان الاقتصادي عامة بغرض التخفيف من حدة الأزمة والرفع من النمو الاقتصادي تمهيدا للخروج من الأزمة وقد تجسدت هذه الجهود في برنامج إعادة الهيكلة.

ت- تحسين الجودة: في الفترة السابقة كانت تهتم المؤسسات الوطنية بالإنتاج الكمي بغض النظر عن الإنتاج النوعي، ولا بد عند إنتاج سلعة ما أن تكون مقبولة في السوق وقابلة للبيع بالسعر الأمثل الذي يرضي المنتج والمستهلك، ومن هذه القاعدة ينتج رقم أعمال إنتاجي إيجابي كفيلا بتحسين الحالة المالية للمؤسسة ولهذا فإن هدف تحقيق الجودة في المنتج يقابله هدف آخر وهو الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة، وهذا الهدف له أهمية في جانب تحديد السعر الذي يجب أن يكون تنافسيا لضمان بيع المنتجات بدون خسارة.¹

كما أن لتحرير التجارة الخارجية دوافع تتمثل في:

- دافع اقتصادي يرتبط أساسا بمحاولة رفع الكفاءة الاقتصادية للجهاز الإنتاجي.
- دافع مالي يرتبط أساسا في محاولة تخفيف العجز المالي التي تسببه المؤسسات.
- دافع سياسي يرمي إلى إبعاد أصحاب القرار السياسي عن استخدام القطاع العام.
- دافع اجتماعي يهدف إلى تحقيق المبادرة والحرية الشخصية للعنصر البشري.

3.1 ركائز تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

كان لعملية تحرير التجارة الخارجية أسس وركائز لا تكون ولا تتم إلا بها وتتمثل في:

- 1- **الخصوصية:** الخصوصية هي انتقال الأنشطة والممتلكات من الحكومة إلى القطاع الخاص مع تقليص دور الحكومة في خلق الأسواق، وبعبارة أخرى هي تحجيم دور الحكومة مقابل توسيع وتفعيل دور القطاع الخاص

¹ - بن طيب زهية، التجارة الخارجية في الجزائر، ملكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 49-50.

سواء في الأنشطة أو في ملكية الموجودات، كما يمكن أن نقول أن الخوصصة هي قيام الدولة بتحويل ملكية المؤسسات جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص وذلك في إطار تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.¹

ولقد شرع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذ عملية الخوصصة كأداة حتمية لإصلاح الاقتصاد الوطني وإرساء علاقات تعاون دولية، وبالتالي فالخوصصة قد تسمح للجزائر بأداء دور نشيط في مسار الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي.

2- الشراكة: تعتبر الشراكة الأجنبية "عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية، أو خدمي أو تجاري) وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كلا منها في رأس مال (الملكية) وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع، العلامات التجارية والمعرفة التكنولوجية.²

شرعت الجزائر على مستوى وزارة التجارة باستكمال الإجراءات الخاصة بانضمام الجزائر إلى الشراكة الأورو متوسطية شريطة تخفيض الحقوق والتعريفات الجمركية بنسبة 10% واتخذت نفس المسار مع المنظمة العالمية للتجارة بإجراء عدة إصلاحات على التجارة الخارجية بمزيد من تحرير العوائق التجارية لتسهيل عملية الاندماج الدولي.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر: من أجل خلق مناخ استثماري جديد وضعت الجزائر كافة الشروط من حيث الإمكانيات البشرية والطبيعية، كما أنها سنت القوانين التي من شأنها ترقية هذا الاستثمار وذلك في 1993 ثم 2001 تمحور مضمونها حول إلغاء المميزات التي كان يستحوذ عليها المستثمر العام على حساب المستثمر الخاص، كما ألغت المميزات التي كانت بينهما، إضافة إلى وضع حد لتدخلات الدولة في منح بعض الامتيازات الضريبية الجمركية والمالية من أجل جذب الاستثمار الخاص لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي.

¹ - فريدة لقط و فتيحة نوفي، الخوصصة بين خلفيات المصالح الرأسمالية و مبررات إصلاح الاقتصاديات النامية، ملتقى حول اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، 2004، ص 1.

² - زيرمي نعيمة، مرجع سابق، ص 141.

II. الاصلاحات في مجال التجارة الخارجية في الجزائر

نتيجة حداثة الدولة الجزائرية المعاصرة كغيرها من الدول النامية التي تتبع سياسة تنموية مستقلة، انتهجت الجزائر منذ استقلالها سياسة حمائية اتجاها تجارتها الخارجية و الغرض من هذه السياسة هو فرض الرقابة على التجارة الخارجية، لتنتقل و تتطور هذه الرقابة بداية من الرقابة في شكل الحماية التي برزت في سياسة احتكارية التي شملت كل مبادلاتها مع الخارج.

1- دوافع الاصلاح:

سنتناول في هذا الفرع الأسباب التي أدت بالجزائر إلى إعادة النظر وإصلاح سياستها التجارية، حيث تنقسم هذه الأسباب إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية.

- الدوافع الداخلية:

عقب استقلال الجزائر سنة 1962 تبنت النظام الاشتراكي كنظام اقتصادي من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية للدولة والمجتمع، و كانت الجزائر تهدف من وراء هذا إلى تعزيز استقلالها السياسي بالاستقلال الاقتصادي.

ويرجع هذا الاختيار إلى:

- ضعف الإمكانيات المالية والتقنية للقطاع الخاص الوطني وعجزه عن إحداث التنمية الاقتصادية.
- الخوف من خضوع السوق الوطنية للسيطرة الأجنبية إذا ما ترك تنظيم الاقتصاد لقانون السوق.
- وتبنت الجزائر أسلوب التخطيط و تجلّى ذلك من خلال المخطط الثلاثي (1967-1969)، المخططين الرباعيين الأول (1970-1973) والثاني (1974-1977) ثم المخططين الخماسيين الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989).¹

هذا وقد انعكس التوجه الاقتصادي للدولة و المتمثل في النظام الاشتراكي على كل القطاعات الاقتصادية للدولة بما فيها قطاع التجارة الخارجية، حيث قامت الدولة بممارسة الاحتكار فيه.

¹ - ساكر العربي وبتصرف، "الاقتصاد الكلي"، دار الفجر للنشر و التوزيع، ط1، مصر، 2006، ص 295.

حيث يرى المحللون والقارءون للاقتصاد الجزائري لمرحلة الاقتصاد الموجه أن الجزائر حققت الكثير من الايجابيات يفتخر بها الشعب، ولكن في مقابل ظهرت نتائج سلبية ليست بسبب التوجه الإيديولوجي وإنما لهفوات التطبيق، والمعادين لهذا الأسلوب من التنمية و نقص التجربة. وتتجلى هذه النتائج السلبية في:

- الخلل التوازني في تسيير التنمية: حيث إنه في المرحلة الأولى من التنمية الاقتصادية كان التوجه إلى الاستثمار و تم الاعتماد على قواعد التسيير الاجتماعي على حساب قواعد التسيير الاقتصادي، وفي المرحلة الثانية (80- 1989) اعتمد على تحسين مستوى التسيير على حساب حركة الاستثمار الإنتاجي.
- الخلل التوازني في تسيير قطاع التجارة الخارجية: حيث كانت هيمنة المحروقات على الصادرات واضحة حتى صارت المورد المالي الخارجي الوحيد بنسبة بلغت 97% من الصادرات. و في هيكل الواردات فاستمرت التبعية إلى الخارج بنسبة 80% من وسائل الاستثمار و المعرفة التقنية والتكنولوجية.¹
- إهمال دور القطاع الخاص في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، حيث تم تعطيل إمكانياته، مع الاعتماد الكلي و التام على القطاع العام الذي اثبت عدم قدرته وحده على تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية.

هذا وقد أدت أزمة انهيار أسعار البترول عام 1986، إلى ظهور اختلالات هيكلية عميقة في الاقتصاد الجزائري، أبرزت أساس المشكل في النموذج التنموي المتبع، وهو تصميمه بكيفية تعتمد بشكل شبه كلي على مورد واحد وهو المحروقات بنسبة 97% وكانت النتيجة أنه وباتخاذ أسعار المحروقات في السوق الدولية تبين وصول هذا النموذج إلى نفاذ قدراته في إحداث التنمية المطلوب.

وبتراجع إيرادات المحروقات وانعدام مورد ثاني للعملة الصعبة ظهرت اختلالات في قطاع التجارة الخارجية تمثلت في ارتفاع الواردات مما جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية لتمويلين الخارجي، وأيضا ظهر عجز مستمر في ميزان المدفوعات الجزائري منذ أزمة 1986، نتيجة تراجع قيمة الصادرات أمام قيمة الواردات.

ونتيجة لاجتماع هذه الأسباب الداخلية والمتمثلة في: فشل النظام الموجه في تحقيق التنمية الاقتصادية، والزيادة المستمرة في الواردات أمام الصادرات، والتي نتج عنها عجز مستمر في ميزان المدفوعات الجزائري، إضافة إلى التراجع الحاد في قيمة الصادرات الناتج عن تدهور قيمة المحروقات بسبب أزمة 1986؛ فكان لزاما على

¹ - ساكر العربي وبتصرف، "الاقتصاد الكلي"، نفس المرجع، ص 296.

صناع القرار في الجزائر استحدثت إصلاحات اقتصادية تتماشى مع الظروف الجديدة، حيث تم مراعاة أهمية قطاع التجارة الخارجية في المساهمة في التنمية الاقتصادية، ولهذا حظي هذا القطاع بقسط كبير من التحديث والإصلاح.

- الدوافع الخارجية:

بعد أزمة 1986 وجدت الجزائر نفسها في وضعية اقتصادية حرجة تتمثل في ضعف الادخار المحلي من جهة و نقص حصيلة النقد الأجنبي المتأتية من الصادرات والتحويلات من الخارج ولم يبق للجزائر من خيار لتدبير أمرها إلا باللجوء إلى سحب قسطها الاحتياطي من صندوق النقد الدولي لتحسين أوضاعها الاقتصادية عامة وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات خاصة . و صندوق النقد الدولي لم يفوت الفرصة أن كبل الجزائر بشروطه قبل استفادتها الفعلية من هذه الموارد سنة 1989 طالبا منها تحرير رسالة القصد والتي بموجبها تتعهد بتنفيذ جميع شروطه، والتي من أهمها:¹

- تحرير أسعار الصرف وأسعار الفائدة.
- تحرير التجارة الخارجية.
- إنشاء بورصة للأوراق المالية.

كما تتضمن هذه الشروط أيضا؛ تحرير أسعار السلع و رفع الدعم عنها وفتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

من هذه الشروط يمكن أن نستنتج أن صندوق النقد الدولي يهدف من ورائها إلى التقليل من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و تحويل دورها إلى مجرد حارسة لحركة الاقتصاد.

وأیضا هذه الشروط تؤدي إلى تحول دولة مثل الجزائر تبني النهج الاشتراكي الموجه إلى نظام اقتصاد السوق، عن طريق تحرير أهم القطاعات الاقتصادية وهو قطاع التجارة الخارجية، ورفع الدعم عن الأسعار مما يعرضها مباشرة إلى منافسة السلع الأجنبية.

¹ - عبد اللطيف مصطفى و عبد الرحمان بن سانية، " دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تجربة التنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة في الملتقى العلمي الوطني حول مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة و مجتمع المعلومات، حالة الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 5-6 ماي 2009.

وهكذا نجد أن أزمة 1986 والحلول المستوردة من الخارج أي صندوق النقد الدولي جعلت الجزائر مجبرة على تبني إصلاحات عميقة في سياستها التجارية تؤدي إلى التحرير التدريجي للتجارة الخارجية في إطار التوجه العام للنظام الاقتصادي نحو اقتصاد السوق.

2- مرحلة التحرير التدريجي خلال الفترة 1990-1993 :

ونجد في هذه المرحلة أنها تحتوي على مرحلتين هما:

1.2- مرحلة التحرير الأولى 1990-1991 : عرفت سنة 1990 أولى العلامات لبروز نظام تجاري جديد حيث يعتبر قانون المالية لسنة 1990 أول خطوة باتجاه إلغاء النظام القديم، والتي كانت تتمثل في البرنامج الشامل للاستيراد وميزانية العملة الصعبة و عوضت هذه الأخيرة بمخطط تمويل خارجي تحت إشراف البنوك المباشرة.¹

وبدأت فعليا بوادر تحرير التجارة الخارجية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91-37 الصادر في 13 فيفري 1991 المرتبطة أساسا بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية و التعليمات 91-03 لبنك الجزائر المتعلقة بشروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد.

يكرس المرسوم 91-37 إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، إذ أكد هذا المرسوم على أن عملية الاستيراد لا بد أن تقوم بواسطة تجار الجملة و الوكلاء المعتمدين من مجلس النقد و القرض.

لقد كان لهذه النصوص آثار مهمة على تجارة الجملة والوكلاء ويظهر ذلك من خلال:

- إلغاء إمكانية البيع بالعملة الصعبة من طرف الوكلاء و تجار الجملة المعتمدين.
- خضوع الوكلاء و تجار الجملة المعتمدين للقواعد الخاصة بالاستيراد و التمويل.
- توسيع الحقل التنافسي للوكلاء و تجار الجملة بما أن التنظيم الجديد يحدد الواردات.
- تحصيل المداخل بالدينار بالنسبة للاعتمادات الخارجية التي تزيد من شكل خطر الصرف.

يتضح لنا من خلال النصوص الصادرة سنة 1991 أن النظام البنكي كان المنظم الوحيد للتجارة الخارجية، كما أن اهتمام السلطات في هذه الفترة كان منحصرًا في تحرير عمليات الاستيراد، التي بدأت تقليص

¹ - الهادي خالدي، " المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي "، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، الجزائر، 1996، ص 195.

محولتها من العملة الصعبة، نتيجة تذبذب اسعار المحروقات وهذا ما زاد من ارتفاع مديونيتها الخارجية، والملاحظات التي يمكن تقديمها فيما يخص هذه المرحلة هي:¹

- الميل إلى استيراد السلع النهائية سهلة التمويل على حساب التمويل الوطني.
- عمليات المضاربة في التجارة الخارجية وذلك عن طريق استيراد المنتجات الواسعة الربح والمنافسة للمنتج الوطني.

أثبتت هذه النتائج الآثار السلبية لتحرير عمليات الاستيراد على الاقتصاد الوطني بسبب تطبيقها بطريقة عشوائية وغير عقلانية إذ كان من الواجب على الدولة التدخل في إطار تنظيم وتحديد الأولويات دون عرقلة السير نحو اقتصاد السوق.

2.2- مرحلة العودة إلى مراقبة التجارة الخارجية 1992- 1993 :

الفوضى التي ميزت السوق الجزائرية جراء عملية التحرير غير المضبوطة والتي أدت إلى اتجاه المستثمرين نحو عملية الاستيراد بهدف الربح السريع وإلى تدني النشاط الإنتاجي جعلت الدولة تعتقد أنه من الضروري التدخل عن طريق إصدارها للتعليمية الحكومية رقم 625 الصادرة في 28 أوت 1992 التي جاءت لتأطير سياسة التجارة الخارجية وتحقيق المراقبة القبلية لعمليات الاستيراد وإعادة صياغة الترتيبات والمقاييس المعدة لتحرير التجارة الخارجية.

رسمت هذه التعليمية محورين أساسيين، الأول على مستوى النصوص التنظيمية من خلال تحديد معايير دقيقة وأولويات للحصول على العملة الصعبة من جهة وإدارة التمويل الخارجي من جهة أخرى، أما الثاني فيخص المتعاملين التجاريين وهو متعلق بتحديد النفقات بالعملة الصعبة إلى اقل ما يمكن وعلى العموم فقد وضعت هذه التعليمية إجراءات حمائية تهدف إلى حماية المنتج الوطني وتشجيعه كما تعمل على توجيه الموارد النادرة نحو القطاعات التي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني وتمكينه من تجاوز الأزمة. عملية الإصلاح التي اعتمدها السلطة الجزائرية باستعمال الموارد الوطنية برهنت فشلها، وهذا ما أدى بها إلى اللجوء إلى الخارج عن طريق إعادة جدولة الديون و تبنى إصلاحات هيكلية عميقة من خلال مباشرة مفاوضات مع الصندوق النقد الدولي، وتوصلت حينها إلى عقد اتفاقية ستانداي في أبريل 1994.

¹ - الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 198.

3- مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية بدءا من 1994-2000:

لقد تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه من قبل السلطات العمومية ابتداء من 1994 إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية وذلك تنفيذاً لشروط صندوق النقد الدولي والمتمثلة في تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي من خلال تحرير الجزائر لتجارتها الدولية ومن ثم فتح حدودها في وجه السلع والخدمات الأجنبية وكذلك في وجه دخول رؤوس الأموال الأجنبية حيث تم ذلك من خلال التعليم رقم 94-20 المؤرخة في 12 أبريل 1994 والمتعلقة بتمويل الواردات والتي أصدرها بنك الجزائر (البنك المركزي) حيث بموجبها تم حل اللجنة الخاصة المسماة (AD-HOC) والمكلفة بعملية تمويل الواردات، كما أن هذه التعليم قد أعادت الاعتبار للبنك الأولي في أداء مهمته كممول رئيسي للتجارة الخارجية وتجسيد مبدأ حرية الحصول على العملة الأجنبية من قبل كل متعامل اقتصادي تتوفر فيه شروط معينة.

إن هذه التعليم قد ألغت سابقاتها المتعلقة بعملية تمويل الواردات كما عمدت إلى تحديد شروط منح القروض المصرفية على أساس علاقة جديدة بين البنك والعميل وفق مبدأ أساسي يتمثل في القدرة على السداد "La solvabilité"¹.

كما اتخذت تدابير أخرى تم بموجبها إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بصورة مطلقة بالعملة الصعبة الخاصة بالمستورد، لكن باستثناء السيارات الخاصة إلى غاية نهاية 1994 وتم تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة.

ولزيادة الانفتاح وتدعيم التكامل الإقليمي تم تخفيض الحماية الجمركية، وكذلك الحدود العليا للتعريفية الجمركية على الواردات فانخفضت سنة 1996 من 60% إلى 50% ثم إلى 45% في أول جانفي 1997. واقتصر الحظر على ثلاث فئات من السلع المستوردة (لأسباب دينية وصحية واجتماعية والسلع الموقوفة مؤقتاً لغاية نهاية 1994 وهناك عشر سلع معظمها من المواد الغذائية الأساسية المدعمة حيث ألغيت القيود عليها بنهاية 1994 حيث ألغي الحظر عليها تماماً خلال منتصف 1995، هذا بالنسبة للواردات.

¹ - مسعود قزير، " التجارة الخارجية بين التقييد و التحرير، حالة الجزائر "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 2000-2001، ص 178.

أما بالنسبة للصادرات، فقد ألغي الحظر السابق عليها، وفي جوان 1996 وأصبح نظام التجارة الخارجية الجزائري خاليا من القيود الكمية.

لقد كان من نتيجة تحرير التجارة الخارجية شهدت قيمة الواردات ارتفاعا كبيرا في 1994 واستمر هذا الارتفاع في 1995، بالرغم من ذلك ظل أقل من مستواه في 1990 بالقيمة الحقيقية.

لقد انخفضت قيمة الواردات الحقيقية في 1996 بالرغم من وجود التحرير التجاري وبقيت على نفس المستوى في 1997 ويعز انخفاض الواردات عام 1996 إلى حدوث تشبع مفاجئ في الطلب المكبوت، وانخفاض في مستوى الواردات الغذائية نتيجة الارتفاع بصورة استثنائية للإنتاج الزراعي الوطني.¹

كما يشير عليه تقرير صندوق النقد الدولي إلى الصعوبات التي تعرضت لها المؤسسات العمومية في حصولها على التمويل الأجنبي وصارت هذه المؤسسات تواجه صعوبة مالية نتيجة تزايد المنافسة بصورة أكبر، هذا فضلا عن انخفاض الواردات من السلع الاستهلاكية لانخفاض الدخل الحقيقي للعائلات، واستمر ضغط خفض الواردات في السنة الموالية (أي 1997) بالرغم من حدوث ميل الاقتصاد الوطني للاستيراد لحكم برامج التصحيح الهيكلي، بمعنى حدوث انخفاض نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي نتيجة تصفية أو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الغير ناجعة والتي كانت تعتمد في نشاطها بصورة كبيرة على الواردات، وحيث أن الصادرات من غير المحروقات بقي ضعيفا فمن المتوقع أن يبقى حجم الواردات ضعيفا وعلى المدى المتوسط يمكن أن تنمو الواردات مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي بتخفيض رسوم جمركية جديدة وفق اتفاق التجارة الحرة في إطار التفاوض مع الاتحاد الأوروبي، وعضوية الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة.²

¹ - ترقية صغير، " سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة: 1990-2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015، ص 58.

² - عبد الرشيد بن ديب، "تنظيم و تطور التجارة الخارجية - حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002/2003، ص 441.

III. سياسة التجارة الدولية في ظل المخططات التنموية 2001-2014:

سنعرض فيما يلي البرامج الثلاثة من خلال التطرق لأهدافها ومضمونها وآثارها على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أبريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول 2001-2004 بنسب متفاوتة و تبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب سجل قبل إضراره سنة 2000، والمقدرة بـ 11.9 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني .

1-1- أهداف دعم الانعاش الاقتصادي:

- يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:
- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
 - خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
 - دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

1-2- مضمون عدم الانعاش الاقتصادي:

يتمحور طول الفترة 2000-2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذلك ما يخص التنمية المحلية والبشرية، وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الانعاش حوالي 15974 مشروعاً وزعت على النحو التالي:¹

¹ - زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائر خلال الفترة 1980-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص: 65، 66.

الجدول رقم (1): التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

عدد المشاريع المدرجة	القطاعات
6312	الري الفلاحي و الصيد البحري
4316	السكن، العمران والأشغال العمومية
1369	تربوية، تكوين مهني وتعليم عالي و بحث علمي
1269	هياكل قاعدية وثقافية
982	أشغال المنفعة العامة والهياكل الادارية
623	اتصالات وصناعة
653	صحة، بيئة ونقل
223	حماية اجتماعية
200	طاقة و دراسات مدنية

المصدر: نبيل بوفليج، آثار التنمية الاقتصادية على الموازنات العمومية في الدول النامية، مجلة شمال افريقيا، جامعة بن بو علي شلف، 2005، ص106.

من خلال الجدول يتجلى أنه من ناحية القيمة يمثل قطاع الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية النصيب الأكبر أي ما نسبة 40.1% أما على مدار الفترة جاءت سنة 2001 كصاحبة أكبر المخصصات، وقد جاء هذا التركيز في السنتين الأوليتين رغبة من الدول في تسريع وتيرة الانفاق خلال أقصر مدة ومن ثم استغلال الانفراج المالي لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، إنشاء مناصب العمل و تطوير البنى التحتية.¹

2- مرحلة سياسة دعم النمو (2005-2009):

انطلاقاً من سنة 2005 قامت الجزائر ببعث برنامج لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 ويتضمن هذا البرنامج خمس محاور أساسية تعكس الجزائر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ولقد خصص لهذا البرنامج

¹ - طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1970-2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 64.

غلاف مالي يقدر بـ 60 مليار دولار للمحاور الخمس الأساسية وهي: تحسين ظروف المعيشة السكان تطوير المنشآت الأساسية، دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية، تطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال، وهذه المحاور نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2) : محاور برنامج دعم النمو للفترة (2005-2009)

النسبة %	المبلغ مليار د.ج	القطاعات
45.4	1908.5	تحسين ظروف المعيشة
40.5	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.9	203.9	تطوير الخدمة العمومية و تحديثها
1.2	50	تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005 – 2009).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه خصص ما نسبة 85.94% فقط لكل من برنامج تحسين الظروف المعيشية والإسكان، وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية، أي ما يعادل 52 مليار دولار أمريكي، وبسبب اهتمام السلطات الحكومية راجع الى الضرر الذي لحق بالجهة الاجتماعية من جراء البطالة والفقر، والتأكيد على إعادة التوازن الاجتماعي، أما في المقام الثالث فقد خصص محور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8% والذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة ولصناعة والصيد البحري والسياحة وهي قطاعات تعكس الاقتصاد الحقيقي من شأنها أن تحن من قدراتها الإنتاجية وبالتالي تلبية جزء هام من الطلب الداخلي والخارجي.¹

3- برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014):

جاء في برنامج توظيف النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في البرنامجين السابقين حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلafa ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى

¹ - عبد الرحمن تومي، "الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2011، ص 243.

- الآن و المقدر بحوالي 286مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و لقد استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق مايلي:
- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.
 - إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.
- لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق خمس مجالات كمايلي:

الجدول رقم (3): برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014)

المبلغ مليار د.ج	القطاع
9386.6	التنمية البشرية
379	الخدمة العمومية
6447	المنشآت القاعدية
أكثر من 895	الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية
250	البحث العلمي والتكنولوجيا للاعلام والاتصال

Source: programme de développement, quinquennale, 2010 – 2014 p :250

يخصص هذا البرنامج أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره التكفل الطبي النوعي و تحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية، كما تم الاهتمام أيضا بقطاعات الشبيبة والرياضة الثقافة والاتصال، الشؤون الدينية، التضامن الوطني والمجاهدين.¹

خصص برنامج توظيف النمو الاقتصادي ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية، كما ركز على ضرورة دعم التنمية الفلاحية والريفية ترقية المؤسسات الصغيرة

¹ - أنيسة عنماني، بوحسان لامية، "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، أبحاث المؤتمر الدولي دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013، ص 9.

و المتوسطة من خلال تخصيص ما يزيد عن 1500 مليار دج، فيما يتعلق بالتنمية الصناعية فقد خصصت الدولة أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية المسيرة من إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية و حديث المؤسسات العمومية.

في مجال الشغل خصصت الجزائر 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و تمويل آليات إنشاء مناصب العمل جديدة.

على صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم و استعمال وسيلة الاعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها و في المواقف العمومية¹.

الخاتمة:

لقد أبدت الدولة الجزائرية مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية من أجل مواكبة التطورات العالمية، وذلك منذ بداية التسعينات حيث باشرت الدولة ببرامج تقويمية ترمي إلى استعادة التوازنات المالية والتحكم في معدلات التضخم وأعقب هذه العملية تطبيق إصلاحات مؤسسية وتنظيمية سعت وأفضت إلى نخب خيارات تقوم على تحرير الاقتصاد.

وعلى إثر قيامنا بهذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج في مجملها:

- الهدف من تحرير التجارة الخارجية الجزائرية هو الاستفادة من مزايا الاندماج في الاقتصاد الدولي، عن طريق التخصص في السلع وتصريف الفائض من الانتاج، والحصول على العملة الأجنبية، والاستفادة من مزايا الأسواق الكبيرة، لتحقيق الرفاه للدولة والأفراد ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- إن مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية ترتب عنها تسهيل ممارسة التجارة الخارجية في ظل انعدام المهنية وعدم وضع ضوابط لممارستها، مما أدى إلى حدوث فوضى عارمة من خلال المنافسة غير الشرعية بين المتعاملين، كذلك تغذية السوق الموازية، وتوسيعها لزيادة أرباح المستوردين من خلال زيادة تسريع دورة مبيعاتهم من السلع المستوردة، خاصة من دول شرق آسيا التي تتميز سلعتها بالتقليد اللاشعري وانخفاض ثمنها وجودتها.

¹ - أنيسة عثمان، بوحسان لامية، مرجع سابق، ص: 11، 12.

- إن انتهاج الجزائر وتوجهها نحو الاقتصاد المخطط في فترة ما بعد الاستقلال جعلها تعاني من وضعيات اقتصادية صعبة، كما جعلها تعمل على تطبيق برامج إصلاح شاملة في اقتصادها واعتبرت في ذات الوقت ملزمة لأنها كانت عبارة عن خطط مقترحة من قبل الصندوق النقد الدولي مقابل تقديمه لتسهيلات مالية إلى الجزائر أثناء المراحل الصعبة التي عاشها الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع:

- 1- بن طيرش عطا الله، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010/2011.
- 2- زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010/2011.
- 3- عبد اللطيف بن أشنهو، عصرنة الجزائر حصيلة و آفاق 1999/2000، الفا ديزيان باريس فرنسا، فيفري 2004.
- 4- زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005/2006.
- 5- بن طيب زهية، التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007/2008.
- 6- فريدة لرقط و فتيحة نوغي، الخوصصة بين خلفيات المصالح الرأسمالية و مبررات إصلاح الاقتصاديات النامية، ملتقى حول اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، 2004.
- 7- ساكر العربي وبتصرف، "الاقتصاد الكلي"، دار الفجر للنشر و التوزيع، ط1، مصر، 2006.
- 8- عبد اللطيف مصطفى و عبد الرحمان بن سانية، " دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تجربة التنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة في الملتقى العلمي الوطني حول مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة و مجتمع المعلومات، حالة الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 5-6 ماي 2009.

- 9- الهادي خالدي، " المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي "، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، الجزائر، 1996.
- 10- مسعود قزير، " التجارة الخارجية بين التقييد و التحرير، حالة الجزائر "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، الجزائر، 2000-2001.
- 11- تركية صغير، " سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة: 1990-2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015.
- 12- عبد الرشيد بن ديب، "تنظيم و تطور التجارة الخارجية - حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002/2003.
- 13- زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائر خلال الفترة 1980-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
- 14- طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1970-2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.
- 15- عبد الرحمن تومي، "الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق"، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر 2011.
- 16- أنيسة عثمان، بوحسان لامية، "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، أبحاث المؤتمر الدولي دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013.
- 17- NADIM NOUR, Algérie :économie cherche diversification, L'ACTUEL N°104,magazine de l'économie et du partenariat international, les nouvelles revues algériennes, ANEP, régie Presse, Alger juin 2009, ALGERIE.